

إطار عمل مفاهيم: الأمن، السلام، المسائلة، والحقوق

سانام ناراجي اندرليني و جودي البشرأ، بمساهمة من ساره ماجواير

يعتبر تبني قرار مجلس الأمن رقم 1325 في شهر تشرين أول "أكتوبر" من عام 2000، بمثابة حد وخط فاصل بالنسبة لتطور حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلام. حيث يعتبر أول وثيقة رسمية وقانونية تصدر عن مجلس الأمن، يطلب فيها من أطراف النزاع احترام حقوق المرأة، ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام، وفي إعادة البناء والإعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع (انظر الملحق من أجل الاطلاع على النص الكامل، وكذلك الفصل المتعلق بالسياسات الدولية والآليات القانونية من أجل النقاش المفصل).

إلا ان القرار 1325 لم يخرج ولم يأت من فراغ. بل كان نتيجة وثمره جهود منسقة وحثيثة بذلتها عدد من المؤسسات والشبكات النسوية الدولية، التي عملت على شكل شراكة مع الحكومات، وكذلك مع هيئات الامم المتحدة التي تدعم هذه التوجهات¹. كما كان هذا القرار أيضا ثمرة ونتيجة تغيير مناخ الآراء ووجهات النظر بين صناعات ورسمي السياسات خلال عقد التسعينات. وقد أكد هذا الرأي وبشكل متزايد حاجة المجتمع الدولي الى اعتناق مبادئ حقوق الانسان، والتنوع، والحكم السليم والرشيد، والمشاركة عند مواجهة المواقف التي ينكتنفها عدم الأمن والنزاعات والصراعات العنيفة. وتوفر المناقشة المدرجة أدناه عرض ومراجعة لتطور السياسات والمفاهيم المتعلقة بالأمن والسلام على نطاق واسع، وكذلك السياسات والمفاهيم المتعلقة بالمرأة على وجه التحديد. كما يوفر القرار أيضا سياقاً واسعاً للتحليلات وللمعلومات المتوفرة في الفصول الأخرى من هذا المرشد.

لماذا المرأة؟

اختارت منظمة التحذير الدولية ومنظمة المرأة لإطلاق مبادرات السلامة، عرض التحديات والفرص المتعلقة ببناء السلام، من وجهة نظر النشيطات في مجال السلام لسببين: الأول، هو سجل المرأة في بناء السلام، والذي يعتبر سجلاً متدنياً بشكل غير واقعي، تماماً مثلما هو الحال في الكثير من المجالات الأخرى للمرأة في الحياة. إلا أن المرأة غالباً ما تكون في البلدان التي مزقتها الحروب في مقدمة الجهود التي تبذل من أجل صنع السلام وبناء السلام. فالمرأة تتحمل مسؤولية البيت، وتعتني بالمرضى وكبار السن، وتسعى إلى المحافظة على وجود وبقاء ورفاهية عائلتها ومجتمعها. حتى في مخيمات اللاجئين وبالرغم من الأزمات والتضحيات التي تواجهها المرأة، إلا أنها تتحمل مسؤولياتها تجاه الآخرين وتقوم بها على خير وجه. وفي الكثير من الحالات (وكما هو موثق في هذا) تبادر المرأة بجهود صنع السلام، وتكون في أغلب الأحيان هي المحرك الفعلي للمدنيين، وصوتهم الذي اخرسه العنف والاستبداد والطغيان. وتترك المرأة بعد انتهاء الدعم والمساعدات الدولية، لتواجه وحدها الأذى والعنف الذي يأتي الى المنزل مع الرجال الذين دمرت الحرب حياتهم، وتوفير الاستمرارية التي تمكن العائلات والمجتمعات من الشفاء والسير قدماً الى الأمام. مرة أخرى يتم النظر الى المرأة ببساطة على اعتبار انها ضحية صامتة وسلبية. ويعتبر هذا المرشد جزءاً من جهوداً واسعة تهدف إلى إلقاء الضوء على دور المرأة ومدى مساهمتها في تحقيق السلام.

ثانياً، يبدو ان المنظمات النسوية والنشيطات في مجال السلام لا يتوفر لديهن إمكانية التحصل على المعلومات والموارد والحصول عليها بالشكل المناسب. وبالرغم أن قوتهن تكمن في قدرتهن على العمل على مستوى القاعدة، وفي تطوير مناهج مميزة وخاصة بالسياق، وكذلك في التشبيك بشكل فعال مع المجموعات النسوية الأخرى، إلا أن هناك بعض القيود التي تحد من حركتهن، فغالباً ما تكون المنظمات النسوية بعيدة وليست على صلة بالتطورات

¹ أدريان باول "إضفاء الشرعية على دور المرأة في بناء السلام بالأمم المتحدة: اسلوب اتخذ طابع الحملات. المنظمات غير الحكومية على الطاولة: استراتيجيات التأثير على السياسات، دبلين، إيرلندا: INCORE, 2003

والعمليات التي تجري على المستوى الاقليمي والدولي. حتى أن الجهات المانحة والمؤسسات التي تدعم جهود المرأة، تميل الى تجزئة هذه المنظمات- دعم المشروعات الفردية ولكن من النادر ادماجها في برامجها الخاصة ببناء السلام وإعادة البناء والإعمار. يحاول هذا النهج **جسر** هذه الفجوات، ويوفر المعلومات والأدوات التي تحتاجها النساء من أجل دمجها بشكل منتظم في عمليات السلام. كما تسعى النساء من خلال القيام بذلك إلى تعزيز وتقوية قدرات وإمكانيات النساء والاستفادة من تجاربهن وخبراتهم، وتأييد ودعم إدخال وإجراء تغييرات وتحسينات على الجهود الدولية القائمة.

وقمنا خلال هذا المرشد أيضا بتناول قضايا المساواة بين الجنسين وهي التأكد من اخذ مصالح واحتياجات وأولويات المرأة والرجل بعين الاعتبار وعلى حد سواء. كما يعني هذا أيضا أن تحقيق وانجاز الحقوق والمسئوليات والفرص للرجال والنساء يجب أن لا يعتمد على جنس أي منهما². ونحن نعتقد بشدة أن العلاقة بين الرجل والمرأة يجب ان تركز على المساواة، والعدل، والاحترام المتبادل. وبالرغم ان هذا هدف طويل الأجل، إلا أن الأسلوب الرئيسي الذي جرى تبنيه على المدى المتوسط الأجل، هو في الحقيقة التركيز على تمكين المرأة. وتكرس الكثير من المنظمات في كافة انحاء العالم جهودها لدعم المرأة، وتعتبر هذا بمثابة خطوة أساسية وجوهرية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

إطار عمل السياسات العامة

هناك أربعة عناصر متداخلة ومرتبطة مع بعضها البعض في تطوير إطار العمل المتعلق بالسلام والأمن:

1. أولاً، هناك تحول في المناقشات التي دارت حول سياسات الأمن، بعيدا عن الأمن الوطني، ونحو تركيز أكبر على **الأمن البشري**. ويحتاج هذا التحول والتغير إلى أن تقوم الحكومات والهيئات الدولية بالإقرار والاعتراف بأهمية وضع البشر في مركز الاهتمامات الأمنية بدلا من الدول.
2. ثانيا، حدث هناك تحول في التفكير حول النزاعات والصراعات والسلام، بعيدا عن تركيز جهود صنع السلام على الوساطة والاتفاقيات الرسمية، ونحو مفهوم أكثر شمولاً وإتساعاً **لتحول النزاعات**، يتطلب تفكيك الهياكل غير العادلة، والسياسات التي تؤدي الى تفاقم واستفحال النزاعات والصراعات العنيفة، واستبدال ذلك بآليات وعمليات، ومؤسسات، يمكن من خلالها إدراك المظالم، والاستماع إليها، والتعامل معها.
3. ثالثاً، تطور عملية وضع وتحديد المعايير في مجال الخدمات الانسانية والإغاثة، وكذلك اتباع طرق واضحة وفعالة يمكن من خلالها إلزام الأطراف التي تعمل في المجال الانساني بهذه المعايير. يعتبر هذا التحرك نحو **المحاسبة والمساءلة الانسانية** خطوة أساسية، مثل تحسين المعاملة التي يجب ان تتلقاها النساء من المجتمع الدولي خلال الحالات الانسانية الطارئة.
4. أخيراً، هناك قبول متزايد لحقوق المرأة داخل إطار العمل العالمي لصنع السياسات. حيث جرى في هذه العملية تحديد الحقوق الأساسية للمرأة بشكل واضح من خلال سلسلة من الموثائق والاتفاقيات القانونية الدولية المتعاقبة. وقد جرى دمج هذه الموثائق والاتفاقيات بشكل مضطرب في السياسات والممارسات القائمة، بما في ذلك السياسات التي تركز عليها الردود والإجابات المتعلقة بالنزاعات والحروب.

لا يعتبر احترام حقوق وكرامة كل انسان أمراً مركزياً فحسب، بل يعتبر من نواحي كثيرة بمثابة نقطة البدء بالنسبة للتطورات والمستجدات(انظر الفصل الذي يدور حول حقوق الانسان) التي طرأت. فعلى صعيد الممارسة، جرى اتباع أساليب مختلفة من أجل الوصول الى هذا الهدف وتحقيقه. ففي سياق مفاوضات السلام، على سبيل المثال، ظهرت معضلات حول قضية العفو العام، وظهرت حدة هذه المشكلة بشكل خاص في الحالات التي كان فيها مرتكب الجريمة والضحية مجبران على العيش بقرب وجوار بعضهما البعض. فقد يكون هناك اعتراض على منح العفو العام لمرتكبي الجرائم إذا جرى النظر لهذا الموضوع فقط من منظور حقوق الانسان، لأنه لا يوفر أية عدالة للضحايا. ولكنها قد تكون إشارة أو لفظة ضرورية، ليس فقط من أجل الحد من مخاطر تولد العنف، وحدث انتهاكات اخرى لحقوق الانسان، ولكن من أجل أن نمضي في العملية قدما حتى نهيئها، بحيث

² للحصول على تعريفات خاصة بالجنس، ومساواة الجنس، ودمج الجنس، تتمتع بالثقة والمصادقية، انظر مكتب المستشار الخاص لقضايا الجنس وتطور المرأة في الأمم المتحدة، على الموقع الالكتروني

<http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptanddefinitions.htm> ويعرف الجنس هنا على اساس الإشارة الى العوامل والفرص الاجتماعية المرتبطة بكون الانسان رجلاً أو امرأة والعلاقة بين الرجل والمرأة أو الولد والبنات، وكذلك العلاقة بين النساء والعلاقة بين الرجال.. يحدد الجنس "النوع الاجتماعي" ما هو المتوقع، والمسموح، وذو قيمة في المرأة أو الرجل في سياق أو وضع ما.

يتحقق على المدى الطويل هدف احترام حقوق الانسان لكل فرد. وقد يعني هذا في الواقع، مفاوضة التنازلات القصيرة المدى بالإمتيازات والفوائد التي يمكن تحقيقها والحصول عليها على المدى الطويل الأجل. ومن الممكن ان تتعارض هذه الأساليب وتتناقض مع بعضها البعض، إلا ان تعقيدات الحروب وما يليها لا تسمح بردود ذات بعد واحد. وقد نوقش كل اسلوب من هذه الأساليب الأربعة بشكل تام وكامل أدناه.

1 – اطار عمل الأمن البشري

من الناحية التاريخية، كان المعنى المقصود من الأمن هو المحافظة على سلامة الدول من الأعداء الخارجيين. وعادة، كان من المعتقد أن التهديدات للسلام والأمن الدوليين هو تهديد الدول من قوى خارجية. ولكن تغيرت خلال التسعينات، ومع انتهاء الحرب الباردة، وانتشار أوضاع غير آمنة داخل البلدان، مفاهيم الأمن. وكان هناك اقرار أن الفقر المادي، والحكم السيء – بما في ذلك ظلم واضطهاد المجموعات العرقية والدينية والمنشقين السياسيين، والضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية – تساهم كلها في عدم الاستقرار سواء على الصعيد المحلي أو العالمي.

ونما خلال السنوات التي انتهت بالألفية الثانية وتطور مفهوم "الأمن البشري" بشكل بارز وملحوظ³ في الأمم المتحدة، وفي المؤسسات الأخرى، – حيث جرى بناء عليه وضع الفرد وحقوقه/ حقوقها في مركز وقلب الاهتمامات الامنية. وقد جرى تعريف الأمن الانساني لأول مرة من قبل وزير الخارجية الكندي لويد اكسورثي: حالة أو وضع توصف بخلوها وحربتها من التهديدات التي تمس حقوق الناس وامنهم أو حتى حياتهم.. وهي طريقة بديلة لرؤية العالم، بحيث يعتبر الناس بمثابة نقطة أساسية ومرجعية، بدلا من التركيز بشكل حصري على امن البلاد أو الحكومات... ويتضمن الأمن البشري اتخاذ الإجراءات الوقائية من اجل الحد من الخطر والتقليل من المخاطر، وكذلك اتخاذ الاجراءات التصحيحية عند اخفاق وقشل الوقاية⁴.

كما أشار أيضا:

يجب ان تتعدى اجندة الأمن البشري العمل الانساني، وذلك من خلال تناول مصادر وأسباب عدم توفر الأمن لدى الناس. وبالتالي، فإن بناء الأمن البشري، يحتاج الى كلا من العمل الانساني على المدى القصير وكذلك الى استراتيجيات طويلة الأجل/ المدى لبناء السلام، وتعزيز التنمية المستدامة⁵.

وقد شرح الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الخاص بالألفية الثانية (2000) ⁶عملية اقتران الحقوق بالأمن، على اعتبار أنه "التحرر من العوز والتحرر من الخوف" وقد قبلت لجنة الأمن البشري ⁷هذه العبارة وأقرت بها كتعريف أساسي للأمن البشري، وقد تناولت ذلك من خلال اربعة عناصر أو مكونات رئيسية:

1. التهديدات الحرجة والسائدة؛
2. حقوق الانسان؛
3. الحماية؛
4. البناء على قوة الشعب

التهديدات الحرجة والسائدة: هي عبارة عن عوامل موجودة في البيئة المادية أو الاجتماعية، والتي من المحتمل أن يكون لها نتائج وأثار مدمرة على المدى الطويل، ناهيك انها يمكن أن تقوض وتهدد قدرة الناس على استعادة قوتهم من الصدمات والكوارث. من المحتمل ان تختلف العوامل التي تشكل التهديدات الحرجة والسائدة وفقا للظروف والأوضاع: فالكوارث الطبيعية سيكون لها على سبيل المثال تأثير أكبر في بعض الحالات عما يمكن ان تكون عليه في حالات وأوضاع أخرى. فمثلا، من الممكن أن لا ينتج عن حدوث زلزل "هزة أرضية" في دولة متقدمة أية خسائر

³ للحصول على معلومات اضافية حول أصل واستخدام مصطلح الأمن الانسان، انظر جولدبيرج، ديفيد مفهوم وزير الخارجية لويد اكسورثي حول "الأمن البشري" و "مساهمة كندا في صنع السلام بالشرق الأوسط، 10 ايلول "سبتمبر" 2004، <http://web.direct.com/-cic/canadaIsrael/political/axworthy.html>

⁴ اكسورثي، لويد. الأمن البشري: السلامة للشعوب في العالم المتغير. وزارة الخارجية الكندية والتجارة الدولية، 1999

⁵ نفس المكان من الكتاب "المرجع" والفصل والصفحة

⁶ الأمم المتحدة – تقرير الألفية الثانية للأمين العام للأمم المتحدة – عام 2000 <http://www.un.org/millennium/sg/report>

⁷ لجنة الأمن البشري <http://www.humansecurity-chs.org>

بشرية، بينما يمكن أن يؤدي حدوث زلزال في دولة نامية، لا تتوفر ولا تطبق فيها أنظمة وقوانين البناء في المناطق التي تسكنها الطبقات الفقيرة، الى تكبد خسائر بالآلاف من أرواح وحياة البشر. في هذه الحالة، تعتبر مشكلة عدم وجود لوائح وأنظمة خاصة بالبناء بمثابة "التهديد الحرج والسائد" وليس الزلزال بحد ذاته. وبالتالي فإن تبني أسلوب ونهج الأمن البشري سوف يشترط وجود وتعزيز وتطبيق لوائح وأنظمة خاصة بالبناء من أجل الحد من الأضرار الناتجة عن الزلازل في المجتمعات الفقيرة.

ويعتقد ان هناك الكثير من التهديدات الحرجة والسائدة الأخرى، التي تساهم بطرق مختلفة في حدوث النزاعات والصراعات المسلحة أو اندلاعها. فالفساد، والاستغلال، والتنمية بشكل غير عادل، والتمييز، والاضطهاد والظلم السياسي، كلها عوامل يمكن أن تؤدي الى وجود حالة من عدم الرضا، والى دعم حركات المعارضة المسلحة. إذ أن الفقر والنزوح يجعل الشباب عرضة للتجنيد من قبل المجموعات المسلحة التي توفر وعودا وفرصا لكسب العيش. كما أن ارتفاع معدلات الإصابة بمرض الايدز/ اعراض نقص المناعة المكتسبة، يقوض عملية إدارة دفة الحكم، بسبب إصابة المدراء والبرلمانيين والأشخاص المؤهلين بهذا المرض ووفاتهم. بالإضافة الى ذلك، يؤدي انتشار الأسلحة الخفيفة الى زيادة حالات العنف والجريمة المنظمة التي تستخدم فيها المسدسات والبنادق، بما في ذلك تهريب المخدرات والنساء والاتجار بهما. ويحد العنف في المنزل من وصول المرأة الى مواقع ومناصب صنع القرار في الحياة العامة. ويؤدي التوتر والصراعات في الدول المضيفة الى تفاقم واستفحال المشاكل الاجتماعية التي يواجهها اللاجئين، والتي يمكن أن تؤدي الى إعادة ايقاظ العداءات القديمة.

حقوق الانسان: هي حقوق كافة البشر في الحصول على الحريات الأساسية والجوهرية (انظر الفصل الخاص بحقوق الانسان). يساعدنا مفهوم الأمن البشري في أن ندرك ونفهم بأن حقوق الانسان الأساسية، كما هو منصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، هي حقوق مرتبطة ومتصلة ببعضها البعض. وبعبارة أخرى، لا يمكن أن يكون الشخص حرا من التمييز إذا كان يتعرض/ تتعرض للاضطهاد الديني. ويعتبر الأمن البشري مكملا لقانون حقوق الانسان، من خلال لفت الانتباه الى القانون الانساني الدولي في سياق حالات النزاع المسلح، والأمن البيئي وغير ذلك من القضايا الأخرى. فالناس الذين لا يتم حمايتهم بشكل محدد من خلال التدابير الواردة في القانون الدولي – مثل كبار السن، النازحين أو المعاقين – الاصرار على الأمن البشري يعني أن حقوقهم محمية بشكل خاص لأنهم يواجهون تهديدات حرجة وواسعة.

احيانا يتم تجاوز أو إهمال حقوق الانسان بسبب أمن الدولة. لذا، فإن الأمن البشري يضع الناس في المرتبة والمكانة الأولى، ويؤكد أن حقوق الانسان هو قضية مركزية ومحورية بالنسبة لأمن الدولة. تصف الكثير من الدول، بما فيها تلك التي لديها سجل يثير التساؤل والجدل حول حقوق الانسان، أمن الدولة على اعتبار أنه أهمية قصوى. ولكن غالبا ما يكون تعريف أمن الدولة ضعيفا، بحيث يضيف قناعا على المصالح الاقتصادية أو المصالح الأخرى للنخبة أو للجماعات القوية الأخرى، والتظاهر بأن هذه المصالح هي للمصالح العام. غالبا، يؤدي انتهاك الدولة لحقوق الانسان واضطهاد فئات وقطاعات معينة من المجتمع، الى قيام ونشوء جماعات معارضة مسلحة تهدد بدورها أمن الدولة.

الحماية: هي موضوع ثابت ومستمر في تناول موضوع الأمن البشري، ويرتكز على فكرة تبني اسلوب ايجابي لضمان احترام حقوق الانسان للناس في كافة مراحل النزاع، وأن لا يترك هذا الى مراحل لاحقة "متأخرة" بعد ان يتم الاتفاق على التسويات السياسية. لأن حماية المواطنين الذين يتأثروا بالنزاع المسلح يجب أن يحتل الأولوية ومكان الصدارة لدى كافة الهيئات والحكومات. ويجب أن يكون لدى كافة المؤسسات والمنظمات الأمنية أو العسكرية فهما وإلتزاما بمفاهيم الأمن البشري⁸.

ان النظر في موضوع الأمن من المنظور الانساني وليس من منظور الدولة يعني أننا نعتبر الناس قادرين على إحداث التغيير الايجابي، وأن الدولة تشجع البناء على قوة الشعب. وبالنسبة للنساء على وجه الخصوص، فإن ذلك يعني انه بدلا من أن تتعامل الحكومات والمنظمات والهيئات معهن على انهن مجرد ضحايا، فإنه يتوجب على مثل هذه الحكومات والمنظمات تمكينهن من المشاركة في صنع القرار، سواء كان ذلك عن طريق صندوق الاقتراع أو على

⁸ التقرير النهائي للجنة الأمن البشري لعام 2003، يتوفر ملخص عن ذلك التقرير في الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت <http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/outline.pdf>

طاولة السلام. وحتى يتم ذلك بطريقة شاملة وكاملة، فإنه يجب اجتثاث العنف من حياة المرأة، وأن يتوفر للمرأة صلاحيات وسلطات اقتصادية وسياسية حتى تشعر بالأمن عندما تطرح قضاياها الخاصة بها. تقع مسؤولية تعزيز الأمن البشري على عاتق كل طرف من الأطراف: الدول، المجتمع المدني (بما في ذلك الشركات والمؤسسات ووسائل الإعلام)، والمؤسسات المالية الدولية، والمؤسسات المتعددة الأطراف، وأطراف وعناصر النزاع المسلح. مع ذلك، فإن هذا لا يعني أن يتولى الأفراد أو المؤسسات غير الحكومية على سبيل المثال، المسؤولية التي تتولاها الدولة. إذ إن المسؤولية الرئيسية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان لا زالت تقع على عاتق الدولة. إلا أن الأمن الإنساني يحتاج إلى تضافر وتنسيق الجهود والأعمال على كافة المستويات الاجتماعية والحكومية، إضافة إلى توفر الحكم السليم والرشيدي على مستوى العالم، كما أن المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية الحكومية يجب أن تجسد قيسم الأمن البشري

وقد قامت النساء في الكثير من حركات النضال والتحرر الوطني بإيجاد الصلة والرابطة بين الأمن والحقوق، مع الاصرار أن النضال من أجل المساواة والعدل الاجتماعي يسير جنباً إلى جنب ويبدأ مع النضال من أجل الاستقلال الوطني.

وتتميز انحراف اتجاه الخطاب في السنوات التي أعقبت وتلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، واتجه مرة أخرى نحو المفهوم العسكري للأمن. هذا صحيح، فعلى سبيل المثال، وبناء على مفهوم الحكومة الأمريكية الخاص بالعمل الاستباقي، فإن الحكومة الأمريكية تحتفظ بحق استخدام العمل العسكري لصد أي هجوم متوقع أو فعلي، بدلاً من استخدام القوة فقط في الدفاع من أية هجمات. ويعبر الكثير من النقاد عن قلقهم بأن العمل العسكري الهجومي لوحده لا يؤدي فقط إلى التسبب في وفاة عدد كبير من الأبرياء وجعل حياتهم صعبة، بل إلى يؤدي في نفس الوقت إلى إشعال وتغذية مشاعر الغضب والحقد، مما يتسبب في ظهور دائرة من عدم الامن. علاوة على ذلك، هناك قلق من اهمال واغفال العوامل التي ساهمت في نشوء العنف والارهاب.

لا يوفر طار عمل الأمن البشري لوحده اجابات وردود حول كافة المخاطر والتهديدات الأمنية. ولكن من خلال التنسيق مع الأطر الأخرى، فإن باستطاعته إضافة قيمة كبيرة لفهمنا لأسباب النزاع وعدم توفر الأمن وغيابه. وقد دخل مؤيدوا هذا الأسلوب في حوار ونقاش حول الارهاب، وتناولوا بعض اسباب وجذور وأعراض هذا الخطر. إلا أن صوتهم وخطابهم حول هذه القضايا على المستوى الدولي لا زال مهمشاً وغير مسموع إلى حد بعيد⁹.

إطار عمل تحول النزاعات والصراعات

أجرى اخصائيي النزاعات والصراعات بعض التغييرات المهمة خلال العقد المنصرم على الطريقة التي يفهموا ويحلوا بواسطتها الصراع والسلام. فقد كان يميل اخصائيي النزاعات في الماضي إلى اعتبار النزاع او الصراع على أساس انه مجموعة من الاحداث التي تؤدي الى حدوث أزمة سياسية على المستوى الدولي أو الوطني، وانها تحتاج الى وسطاء خارجيين يتمتعون بمهارات خاصة من اجل حل الخلاف. إلا أنهم يدركون الآن، أن الصراع بمفهومه العام، هو تعبير طبيعي للفروق والاختلافات الاجتماعية، وأنه جزء من النضال والكفاح الإنساني الأبدي [S16] من أجل تحقيق العدالة وتقرير المصير. ولا يكمن التحدي في إلغاء الصراعات والنزاعات، بل في وضع حد ونهاية للطبيعة الدائرية للصراع/العنيف، عن طريق الاقرار أولاً بوجود مصالح مختلفة، ومن ثم توجيه النضال والكفاح في اتجاهات بناءة. وبمعنى آخر، هناك فهم بأنه من الممكن أن يكون الصراع ايجابياً ومبدعاً وخلاقاً، إذا ما تم إدارته بشكل فعال.

⁹ للاطلاع على موضوع الأمن البشري والسيطرة على الارهاب، انظر بيل، ديك و ماكل رينز. خطة مارشال جديدة! الدفاع عن الأمن البشري والسيطرة على الارهاب. معهد الرقابة الدولية World Watch Institute ، 2001، 10 أيلول "سبتمبر" 2004 <http://www.worldwatch.org/press/news/2001/10/09/> دور إصلاح قطاع الأمن، الندوة الثانية المشتركة لـ UNDOG/DCAF، جنيف، شهر كانون ثاني "يناير" 2004، 10 أيلول "سبتمبر" 2004، http://www.gichd.ch/pdf/staff_statement_articles/SOC/SOC_040126_DCAF_Geneve.pdf

وبالرغم ان الصراع والنزاع المسلح يشمل ويضم أطراف سياسية وعسكرية قوية، إلا انه يمكن أن يشمل ويضم أيضا وبسهولة الناس العاديين على المستوى المحلي، ممن يشاركون بالنضال في حياتهم كل يوم. وترتبط العوامل على المستوى الدولي والوطني والمحلي مع بعضها البعض. وبالتالي، فإن فض النزاعات والصراعات العنيفة يجب أن يتم على كافة المستويات وبشكل متزامن.

بناء عليه. فقد تغير دور بناء السلام والتوسط في النزاعات والصراعات بين السياسيين، من اجل وضع نهاية للاقتتال (حل النزاع)، ويعتبر هذا أمرا مهما (انظر الفصل الخاص بمفاوضات واتفاقيات السلام)، لكنه لا يشكل إلا مهمة واحدة من مهام بناء السلام، ويجب النظر اليه على اعتبار أنه جزءا من عملية واسعة وكبيرة (تحول النزاع)، يتم من خلالها معالجة وتناول القضايا العميقة والمعقدة التركيب التي تتسبب وتؤدي الى اندلاع ونشوب النزاع المسلح. ويضم تحول النزاعات نطاق واسع جدا من النشاطات التي لا تهدف فقط إلى وقف النزاع أو الصراع المسلح، بل تعزيز وتشجيع التغييرات الهيكلية التي تعالج وتتناول أيضا أسباب وجذور الصراع. ومن الممكن أن تشمل هذه النشاطات ما يلي:

- صنع السلام (الحوار، الوساطة، المساهمة في اتفاقيات السلام ومراقبة تطبيقها).
- [S17] العمل على تعزيز ورفع مستوى الوعي بالنسبة لقضايا السلام، ونزع السلاح، والعدل، وحقوق الانسان.
- قيادة العمليات السياسية والمشاركة فيها، وتشجيع المشاركة الشعبية وتعزيز الثقة في هذه العمليات
- توفير الخدمات الاجتماعية للتأكد من تلبية الاحتياجات الحياتية والأساسية للجميع، خصوصا للذين هم أقل حظا.
- تعزيز المجتمع المدني والمساهمة فيه، و
- القيام بأعمال تطوير وتنمية وإعمار وإعادة بناء المجتمع المحلي

لم يعد تحول النزاعات والصراعات مقصورا فقط على مجموعة أو نخبة صغيرة من الوسطاء، بل أصبح ينظر إليه وبشكل متزايد على أساس أنه مسئولية الجميع. في الواقع، لا يمكن تحقيق ذلك بشكل تام إلا إذا اشتركت كل الأطراف وعلى كافة المستويات. وبالرغم ان المفاوضات الوطنية يمكن أن تؤدي إلى عقد صفقة سلام بين الأطراف المتخاصمة، يجب أن تشارك [S18] الأطراف الدولية (مثل الحكومات الأخرى التي لديها مصالح في المنطقة، والمصالح التجارية المتعددة الجنسيات).

كما يجب ضم الناس المحليين المتأثرين من النزاع وإشراكهم في العملية. وتوضح تجربة العدل الانتقالي التي اعقبت عملية التطهير العرقي في رواندا، طريقة واحدة يمكن أن تحدث فيها هذه المشاركة. وقد كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بطيئة وباهظة وغير فعالة الى حد كبير في تعزيز وتشجيع المصالحة على المستوى المحلي. في نفس الوقت، وعلى المستوى المحلي، بقي عشرات الآلاف في السجون، حيث كان المتهمين المشكوك بارتكابهم جرائم التطهير العرقي ينتظرون أن تتم محاكمتهم، لكن السلطة القضائية لم تكن قادرة على التعامل مع الأعداد الضخمة جدا من القضايا ضمن وخلال مدة زمنية مقبولة ومعقولة. وقد سمح إعادة إنشاء وتبني آليات العدالة والتقاضي التقليدية في المجتمع المحلي التي يطلق عليها - محاكم جاكাকা - والتي صممت بهدف تمكين كافة المواطنين، من المشاركة بشكل مباشر في بعض جوانب العدالة والمصالحة. وبالرغم أنه جرى توجيه النقد لمحاكم جاكাকা من قبل الكثير من نشطاء حقوق الانسان لكونها لا تلي المعايير القانونية الدولية، إلا أن هذه الآلية يمكن أن تضمن مشاركة الناس المحليين في عملية تحول النزاعات والصراعات، لو أنها طبقت بشكل كامل وتام.

كما أن توسيع النطاق، من حل النزاعات الى تحول النزاعات، قد أدى الى الاقرار والاعتراف أيضا بأهمية عمل ومشاركة المجتمع المدني في كافة مراحل عملية السلام. حيث يشكل المجتمع المدني وزنا يعادل وزن الأشكال الأخرى للسلطة والنفوذ (السياسي، أو التجاري، أو العسكري)، ويوفر للمواطنين قناة يستطيعوا من خلالها التعبير عن آرائهم ووجهات نظرهم. وتقوم مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مناطق الحرب، بتنفيذ مجموعة واسعة من النشاطات والفعاليات، والتي من ضمنها توفير الرعاية والخدمة، الدفاع عن حقوق الانسان، تشكيل جماعات الضغط "اللوبي" التي تركز على السياسات العامة، وكذلك تنمية وتطوير المجتمع المحلي. ومن الممكن اعتبار كافة

هذه الأمور نوعاً من تحول النزاعات والصراعات، إذا ما وفرت الدعم لأولئك الذين تأثروا بشكل مباشر من النزاع ويسعون إلى إنهاء النزاع وتفكيك قوى الظلم والاضطهاد.

تلعب المرأة دوراً مهماً وحيوياً بصفتها طرفاً أساسياً في كافة النشاطات التي تدور حول تحول النزاعات والصراعات. إذ يمكن أن تؤثر على الرأي العام سواء من حيث تأييد الحرب أو معارضتها، ومن خلال مراقبة أعمال المجتمع الدولي وأعمال الأطراف المحلية في النزاع، وتوفير الدعم والحماية للأشخاص المعرضين للخطر، والمساهمة في نمو وتعزيز المجتمع المدني. وغالباً ما تشارك المجموعات والمنظمات النسائية في الأعمال المتصلة بعملية السلام، نتيجة شعورهن بالإحباط إزاء السياسات السائدة، وعدم اعتقادهن بوجود مبررات أخلاقية للعنف الذي يجري تحت اسمائهن. وقد شرحت نشيطات لسلام دورهن على أساس أنه تشجيع وتعزيز "المعارضة كحركة نسائية" – تحويل المواقف والممارسات، الهيكليات والكفاءات، ووضع أساس للتغيرات المحلية والعالمية التي يحتاجها ويرتكز عليها السلام الدائم. وتتناول نشيطات السلام وتتعامل مع حقوق المرأة والمساواة والأهداف الاجتماعية الواسعة التي تشمل المساواة، والعدالة، والمصالحة: والتي تعتبر كلاهما عنصرين ضروريين لتحول النزاعات والصراعات.

المسألة الإنسانية

تطورت فكرة مفهوم "المسألة الإنسانية" من خلال المناقشات التي جرت في بداية التسعينيات بين الهيئات والمؤسسات الإنسانية التي تسعى إلى توضيح المبادئ الأساسية للمساعدة، والتأكد من التزامهم الثابت والمستمر بهذه المبادئ. يهتم العمل الإنساني ويعنى بالدرجة الأولى بتقديم الإغاثة الفورية والمباشرة للمعاناة الإنسانية الناتجة والناشئة عن الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي هي من صنع الإنسان. وقد ازدادت الحالات الإنسانية الطارئة الناتجة عن الحرب (خصوصاً الحالات الطارئة التي نتج عنها نزوح السكان) من حيث العدد والحدة عقب الحرب الباردة، مما وضع ضغوطاً متزايدة ومتسارعة على قدرة المجتمع الدولي على الاستجابة لهذه الأوضاع. [S19]

وقد أدى عدم وجود سياسة منسقة إلى إهمال الكثير من الحالات والأوضاع الطارئة. كما واجهت الوكالات [S20] حالات ومواقف عجزت فيها عن استيعاب كافة المبالغ والمعونات التي جرى التبرع بها. وكانت المساعدات والمعونات الإنسانية تقدم غالباً على أساس أولويات السياسة الخارجية وليس على أساس الاحتياجات الإنسانية. وأدت الاستجابة للحالات الطارئة في بعض الأحيان إلى إشعال النزاع بطريقة غير مقصودة عن طريق تعزيز الإمكانات والموارد الاقتصادية التي تصل إلى المجموعات المتحاربة، وجرى توجيه الاتهامات للهيئات والوكالات الإنسانية بأنها تتسبب في الحاق الضرر والأذى بسبب تفكيرها على المدى القصير الأجل¹⁰. وغالباً ما كان يتم إعاقة العمل على أرض الواقع بسبب السياسات المتعارضة والمتناقضة لمختلف الهيئات والوكالات. وقد وجهت الانتقادات من وجهة نظر المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين [S21] للمشاركة بسبب إهمال الدور النشط للمرأة في دعم أسرهن ومجتمعاتهن المحلية، وكذلك بسبب الفشل في التعرف على الاحتياجات المختلفة للرجال والنساء (مثل الحماية أو الخدمات الصحية). بالإضافة إلى ذلك، وجد أن بعض الأشخاص الذين يعملون في برامج المعونات كانوا يسيئون استخدام صلاحياتهم، ويسيئون التعامل مع المستفيدين بمختلف الطرق (القيام في بعض الأحيان بارتكاب مخالفات جنسية خطيرة) دون التعرض إلى العقوبة.

وحيث أصبحت هذه المشاكل معروفة على نطاق واسع، فقد عملت الوكالات التي تقوم بتوفير وتقديم المساعدات والمعونات الإنسانية من أجل الاتفاق على المبادئ الأساسية، بالإضافة إلى تحديد الآليات الكفيلة بمسألة العاملين في مجال الخدمات الإنسانية والإغاثة، بشأن التمسك والالتزام بهذه المبادئ. وقد جرى تحديد المبادئ الإنسانية الأربعة على أساس أنها:

1. الإنسانية: تعني أهمية ومحورية إنقاذ حياة الإنسان والتخفيف من حدة المعاناة أينما وجدت؛
2. عدم التحيز: تعني تطبيق الإجراءات بناء على الحاجة فقط، دون التمييز بين السكان الذين يعانون من الأزمة.
3. الحياد: تعني أن العمل الإنساني يجب أن لا يفضل جانباً أو جهة على حساب جانب أو جهة أخرى في النزاع المسلح أو في أي خلافات أخرى تقدم فيها مثل هذه الخدمات.

¹⁰ اندرسون، ماري. لا تلحق الأذى: كيف تستطيع المعونات دعم السلام – أو الحرب، باولدر، لندن وشركاه، لين راينر، 1999

4. **الاستقلالية:** تعني استقلال الأهداف الانسانية عن الاهداف السياسية، أو الاقتصادية، أو العسكرية، أو أية أهداف أخرى لأي طرف فيما يتعلق بالمجالات التي يتم فيها تنفيذ الأعمال الانسانية¹¹.

المساءلة: يتم ممارسة المسائلة على ثلاثة مستويات¹². الأول بين متلقي المساعدات والهيئات والمؤسسات التي تساعد، من حق الناس الحصول [S22] على المساعدات، وأن تقدم لهم هذه المساعدات بطريقة تحفظ لهم كرامتهم الانسانية وقدرتهم على العمل بشكل مستقل. إذ من الصعب على الناس الذين يعانون من الكوارث أن يكونوا في وضع يسمح لهم إذا كانت طريقة تقديم الخدمات غير مناسبة أو إذا جرى التعامل معهم بدون كرامة أو احترام، أو إذا تعرضوا للإساءة من قبل الأشخاص الذين يقومون بتقديم المساعدات والمعونات لهم. ومن أجل التغلب على هذا والاحساس بالعجز، فقد تبنت الكثير من الوكالات والمنظمات في اعمالها "منهج الحقوق" [S23] الذي يقر بأن للضحايا حق أساسي في الحصول على المساعدات والمعونات. وبالتالي، فإنهم ليسوا ببساطة مستفيدين، بل هم أصحاب حقوق. كما توفر الهيئات لهم في بعض الأحيان الآليات التي تمكنهم من تقديم الشكاوى إذا اقتضت الحاجة لذلك.¹³

أما المستوى الثاني فإنه يتعلق بمساءلة الدول في توفير المعونات والحماية لشعوبها. ولا تعمل الآليات الداخلية التي تدعو الدولة الى تحمل مسؤولياتها بشكل فعال دائماً. وبالتالي، فإن التأكد من قيام الدول بتحمل مسؤولياتها على المستوى الدولي يتعارض ويمس موضوع السيادة التي غالباً ما تدعي هذه الدول انها تدخل في شؤونها من قبل الدول الأخرى. ولتحقيق التوازن بين حقوق المواطنين من جهة وموضوع السيادة من جهة أخرى، فإن القانون الدولي يوفر المعايير التي يتوقع من الدول ان تتقيد وتلتزم بها، وكذلك الآليات التي تضمن هذا الالتزام. على سبيل المثال، تلخص **المبادئ الارشادية حول النزوح الداخلي** (انظر الفصل الخاص حول الأشخاص اللاجئين والنازحين داخل بلادهم) مسؤوليات الدول في القانون الدولي بحماية الأشخاص النازحين داخل البلاد. أما أهم آلية دولية موجودة حتى الآن، فهي **المحكمة الجنائية الدولية**¹⁴ (ICC)، التي تستطيع محاكمة الأشخاص المتهمين بإرتكاب جرائم ضد الانسانية، وجرائم التطهير العرقي، وجرائم الحرب.

ثالثاً، ادركت [S24] الدول المانحة أنه بالإضافة الى تطبيق المبادئ الانسانية كمعايير عند اتخاذ القرارات الخاصة بالتمويل، فإنها بحاجة الى تطبيق هذه المبادئ ايضا على جهودها الخاصة. وقد جرى توجيه انتقادات للحكومات المانحة بسبب تأثرها الى حد كبير بالإعتبارات السياسية في قراراتها إزاء أي نوع من الحالات الطارئة التي يجب ان تدعمها. وينطوي الكثير من عمل المحاسبة والمساءلة بالنسبة للدول المانحة حتى هذا التاريخ على تسهيل العمليات التي تقوم من خلالها هيئات ووكالات الأمم المتحدة بدمج طلبات التمويل لديها من أجل تقديم المساعدات والمعونات في حالات طارئة محددة، مثل عملية النداءات الموحدة.

أطر العمل، المبادئ، ومدونة القواعد السلوكية والاخلاقية في العمل: ان اطار العمل الأساسي للمساءلة هو **مدونة القواعد السلوكية والاخلاقية في العمل لدى الصليب الأحمر/ والهلال الأحمر**¹⁵. تركز هذه المدونة التي تستند الى قانون حقوق الانسان الدولي السائد حالياً، على عشر (10) مبادئ تشمل عدم التحيز في تقديم المعونات والمساعدات، واحترام العادات المحلية وكرامة الأشخاص الذين يتلقون ويتسلمون المساعدات والمعونات. وقد ارتكزت أطر عمل أخرى على هذه المدونة، حيث جرى إطلاق مشروع "سفير" Sphere¹⁶ في عام 1997 من قبل

¹¹ من النص الذي جرى تبنيه في الاجتماع الدولي حوث حول التبرعات الانسانية الجيدة، ستوكهولم، حزيران "يونيو" 2003، <http://www.reliefweb.int/ghd/imgd.pdf>

¹² مقتبس من التبادل الانساني، 24 تموز "يوليو" 2003، مجموعة السياسات الانسانية، لندن، معهد تنمية ما وراء البحار
¹³ من أجل الاطلاع على النقاش الخاص بالأسلوب الذي يستند الى الحقوق، انظر الموقع الالكتروني:

http://www.humanitarian-review.org/upload/pdf/ConradHiltonAdvertorial_4.pdf

¹⁴ للإطلاع على المزيد من المعلومات حول عمل المحكمة الجنائية الدولية، انظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت:
<http://www.icc-cpi.int/home.html>

¹⁵ الاتحاد الدولي للجنة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، انظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت:
<http://www.ifrc.org/publicat/conduct>

¹⁶ مشروع "سفير" Sphere انظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت:
<http://www.sphereproject.org>

حركة الصليب الأحمر/ الهلال الأحمر والمؤسسات غير الحكومية، ويهدف المشروع الى توسيع وتعزيز مدونة القواعد السلوكية والاخلاقية في العمل، عن طريق توفير دليل يحدد الحد الأدنى من المعايير في أربعة من القطاعات التشغيلية، وهي (المياه، الصرف الصحي والنظافة، الأمن الغذائي، التغذية والمعونات الغذائية، المأوى، السكن، والبنود غير الغذائية، والخدمات الصحية). كما يشتمل مشروع "سفير" Sphere أيضا على إعلان الإنسانية، وهو نسخة منقحة من مدونة القواعد السلوكية والاخلاقية في العمل، التي دعت المؤسسات غير الحكومية الى توقيعها.

تهدف مبادرة التبرع الجيد¹⁷ الى تعزيز معايير المسائلة بين حكومات الدول المانحة. وتحدد الشراكة الدولية للمسائلة الإنسانية¹⁸ (HAPI) مبادئ المسائلة بالنسبة للمؤسسات غير الحكومية، بما في ذلك المبادئ التي تدعو الى احترام وتعزيز حقوق المطالبين والمدعين، والى إشراكهم بشكل حقيقي في تخطيط وتنفيذ وتقييم المشروع وإعداد التقارير حوله، وانه من حقهم تقديم الشكاوى والحصول على التعويض والانصاف بسلام وأمان. وقد أرست الشراكة الدولية للمسائلة الإنسانية HAPI الآليات التي يمكن من خلالها الاستماع الى الشكاوى عن المؤسسات الأعضاء وحلها.

من الواضح، أن الجهات المانحة، والدول، والمؤسسات والهيئات الإنسانية قد أقرت بمسئوليتها في ضمان توفر المسائلة الخاصة بالالتزام والتقييد بالمبادئ والمعايير الإنسانية. إلا ان تأثير هذه الجهود محدود. فعلى سبيل المثال، ويعد كشف الانتهاكات الجنسية الفظيعة والكبيرة للأشخاص المتلقين للمعونات والمساعدات في سيراليون في عقد التسعينات، فقد تمخض عن التحقيقات إدخال وإجراء بعض التحسينات في مجال الحماية. لكنه لم يتم تحميل المسؤولية لأي مدير، ولم تكن هناك أية مقاضاة أو محاكمات¹⁹.

على الصعيد الدولي، فإن مؤسسات المجتمع المدني مثل مجموعة الممارسات الإنسانية في معهد التنمية لما وراء البحار في لندن، تراقب التقدم الذي يجري وتتبادل المعلومات²⁰. وتقوم بعض المؤسسات مثل مؤسسة الناس العاملين في مجال المعونات بإعداد معايير دولية لموظفي الإدارة والاسناد في الميدان²¹. على الصعيد المحلي، من المهم لمتلقي المعونات الإنسانية الحصول على الدعم الذي يمكنهم من تطوير منظماتهم الخاصة بهم بحيث تكون هذه المؤسسات صوتا للناس، والتأكد انه يتم توجيه آرائهم عبر القنوات المناسبة.

خلال التسعينات، قاومت الكثير من المهن الإنسانية الدعوات الخاصة بالإصلاح في مجال المساواة بين الجنسين، على أساس ان "طغيان وهيمنة الأوضاع الطارئة"، تتطلب منهم توفير أهم الاحتياجات الضرورية والفورية، وانهم يقوموا بذلك دون أن يسعوا الى فهم الاختلافات والفروقات الاجتماعية. مع ذلك، جرى الاقرار مؤخرا ان الكثير من النساء وعائلاتهن قد عانين من الإهمال والحرمان الذي كان من الممكن تجنبه، وذلك نتيجة غياب وعدم وجود سياسات وممارسات واعية للجنس "النوع الاجتماعي" في الهيئات والمؤسسات الإنسانية. وقد قامت النساء اللواتي تعملن في هذه الهيئات بعمل الكثير من اجل رفع وزيادة مستوى هذا الوعي²².

¹⁷ يتم حاليا الاشراف على المبادرة من قبل مجموعة من مندوبي وممثلي الجهات المانحة في جنيف، وترأسها الحكومتين السويدية والكندية. للحصول على معلومات إضافية، انظر ماكرا جوانا، و أديلي هارمر "التبرع الإنساني الجيد": فأر أم أسد؟ "التبادل الإنساني، 24 يوليو 2003 "تموز"

¹⁸ الشراكة الدولية للمسائلة الإنسانية)، انظر الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت:

<http://www.hapinternational.org>

¹⁹ نايك، أسميتا" فضيحة غرب افريقيا تشير الى الحاجة لوجود رقابة على المساعدات الإنسانية"التبادل الإنساني، 24 تموز "يوليو" 2003
²⁰ تدير مجموعة السياسة الإنسانية شبكة الممارسات الإنسانية"منبر مستقل، يقوم من خلاله العاملين الميدانيين، والمدراء، وصناع السياسات في القطاع الإنساني بتبادل المعلومات والتحليلات والتجارب". انظر الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت:

<http://www.odihpn.org> من اجل الاطلاع على تفاصيل النشاطات والمطبوعات والإصدارات.

²¹ جرى تأسيس مؤسسة الناس العاملين في مجال المعونات في وسط عقد التسعينات، عقب المسح الذي اجري للعاملين في مجال المعونات والذي بين ان الكثير يشعرون بعدم توفر الدعم والإرشاد لهم. وتشرّف هذه المؤسسة على برنامج مكافآت يتم بموجبه منح العاملين الجدين مكافأة "kitemarks" وقد اطلقت ارشادات حديثة في عام 2003، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت:

<http://www.peopleinaid.org>

²² هناك روايتين لهذا النضال هما: أدبلا، ليلسي. "كوسوفو أضاعت الفرض، دروس للمستقبل. "التنمية في الممارسة" 13:2 و 3، 2003
ويليامز سوزان "تضارب المصالح": الجنس "النوع الاجتماعي" في رد أكسفام في الحالات الطارئة. اللحظة التي تعقب الحرب: العسكرية، الذكورية، وحفظ السلام الدولي، سينثيا كوكبيرن، و دويرافكا زاركوف. لندن: لورانس و شارات 2002.

بدأت أطر عمل ومدونات السلوك المذكورة أعلاه دون الإشارة بشكل محدد الى المرأة، حيث قامت مثل الكثير من الموائيق والاتفاقيات الدولية بذكر وإيراد حقوق المرأة ضمن حقوق الانسان. مع ذلك، وعقب الضغوط التي مارستها النساء داخل بعض الهيئات والمراجعة التي أجرتها **لجنة المرأة للنساء واللاجئات والأطفال**، فقد أصبح دليل مشروع "سفير" Sphere يشتمل الآن على ملاحظات حول اهتمامات محددة للنساء والفتيات ضمن كل قطاع، كما يتضمن أيضاً مؤشرات حول مشاركة ووصول المرأة. بالإضافة إلى ذلك، قامت **اللجنة الدولية للصليب الأحمر** بإجراء دراسة حول شمول النساء والفتيات في قانون حقوق الانسان الدولي وفي القانون الانساني، قبل الشروع بإطلاق حملة لجعل هذه الحقوق معروفة على نطاق واسع داخل المجتمع الدولي²³.

4 - إطار عمل حقوق المرأة

جرى النظر الى حقوق المرأة بشكل عام على أساس أنها جزء من حقوق الانسان. فقد تم ذكر حقوق المرأة بشكل ضمني على سبيل المثال في **الإعلان العالمي لحقوق الانسان**²⁴. مع ذلك كان هناك إقرار واعتراف بسيط ببعض الطرق المحددة التي يتم من خلالها انتهاك حقوق الانسان للمرأة.

ويعود قلة الاهتمام بحقوق المرأة بشكل جزئي الى طبيعة المخالفات والانتهاكات التي كانت تتعرض لها المرأة. حيث أن الكثير من هذه المخالفات وليس كلها تحدث في داخل المنزل أو الأسرة، على شكل عنف جسدي أو سوء في المعاملة الجنسية، وتخالف القوانين العرفية والدينية في أغلب الاحيان وتنتهك الحقوق الاقتصادية والسياسية للمرأة (مثل حرمان المرأة من أن ترث العقارات).

وبالرغم أن مخالفات وانتهاكات حقوق الانسان للمرأة لا تتم دائما من قبل الدولة، إلا ان الدولة في معظم الحالات، إما انها تغض النظر عن الممارسات القائمة، او تسمح بإجازة وسن قوانين تضمن التمييز ضد المرأة، أو تحرض على سياسات او برامج تتضمن بالأصل تمييزاً ضد المرأة.

ولسنوات كثيرة عقب تبني **الإعلان العالمي لحقوق الانسان**، والموائيق الدولية الأخرى التي تحمي الحقوق المدنية والسياسية، فإن التركيز الأساسي لمجتمع حقوق الانسان الدولي، هي الحقوق في القطاع العام – خصوصاً تلك المتعلقة بالقضايا المدنية والسياسية²⁵. نتيجة لذلك فإن حقوق الانسان للمرأة وانتهاك هذه الحقوق داخل المنزل أو المجتمع الحالي كان يتم في الغالب التغاضي عنه²⁶. وهناك اقتناع يتنامى ويزداد في أوساط المجتمع الدولي أن حقوق المرأة في خطر بسبب اعتبار هذه الحقوق من الأمور البديهية والمسلم بها. إلا انه من الضروري بدلا من ذلك، أن تذكر مبادئ حقوق الانسان للنساء والفتيات بشكل واضح ومحدد ولا لبس فيه.

جرى في عام 1975 الذي صادف السنة الدولية للمرأة، عقد أول مؤتمر للمرأة في المكسيك. وقد أسس هذا المؤتمر حركة عالمية اكتسبت قوة عبر السنوات. وقد ركزت هذه الحركة بشكل واسع على ثلاثة محاور رئيسية: المساواة الكاملة والتامة بين الجنسين والقضاء على التمييز، الدمج والمشاركة الكاملة للمرأة في التنمية، والمساهمة المتزايدة للمرأة في السلام العالمي²⁷.

وأدى ذلك المؤتمر أيضاً الى سلسلة من الموائيق الدولية التي توفر بيانات مفصلة تحدد حقوق المرأة على صعيد الممارسة وتضع معايير جديدة للمساواة بين الجنسين. وتعتبر اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بمثابة البذرة الأولى لتعزيز حقوق الانسان الدولية للمرأة. ويعرف هذا الميثاق في أغلب الأحيان بأنه الإعلان الدولي لحقوق المرأة، حيث يضع تعريفاً للتمييز ضد المرأة، ويطلب من الدول التي هي طرف في الميثاق،

²³ ليندسي، تشارلوت. *نساء يواجهن الحرب*. جنيف، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 2001

²⁴ يتوفر الإعلان العالمي لحقوق الانسان في الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت:

<http://un.org/Overview/rights.html>

²⁵ للاطلاع على المزيد من المعلومات انظر الفصل الخاص بحقوق الانسان حول الموائيق الدولية لحقوق الانسان

²⁶ مجلس كارنيجي حول الأخلاق والشئون الدولي "كسر الصمت: بعد المرأة في حقوق الانسان" حوار حول حقوق الانسان " 2.3 ، 2003

²⁷ المؤتمر العالمي الأول للمرأة، 14 أيلول "سبتمبر" 2004، انظر الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت:

http://www.choike.org/nuevo_eng/informes/1453.html

بدمج وإدراج موضوع المساواة بين الجنسين في النظم القانونية لديها، وكذلك إنشاء المؤسسات الخاصة بحماية المرأة، وضمان القضاء على كافة اجراءات واعمال التمييز ضد المرأة. كما يطلب أيضا من الدول تقديم تقارير وطنية حول التقدم الذي يتم تحقيقه على هذا الصعيد²⁸. وقد جرى تبني هذا الميثاق عام 1979، وأصبح نافذ المفعول عام 1981. ووصل عدد الدول التي صادقت على هذا الميثاق 177 في شهر آذار "مارس" 2004 – أي ما يزيد عن 90 بالمائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد جرى تبني الاعلانات، والتوصيات، والقرارات التي استندت على اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW، على المستويات الإقليمية والدولية التي تتعامل مع مختلف جوانب ونواحي حقوق الانسان للمرأة والتمييز بسبب الجندر "النوع الاجتماعي". بالإضافة الى ذلك، قامت بعض الدول بدمج بعض الأحكام الواردة في سيداو CEDAW بدساتيرها وتشريعاتها وقوانينها، بما في ذلك **اوغندا، جنوب أفريقيا، البرازيل، واستراليا**²⁹.

وأصبح إعلان وبرنامج عمل بكين (BPFA) الصادر عام 1995، الذي انبثق عن المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة في بكين – الصين، المحطة الرئيسية التالية في تقدم المجتمع الدولي نحو الاعتراف بحقوق المرأة. حيث توسع إعلان وبرنامج عمل بكين (BPFA) في المبادئ التي جرى إقرارها خلال المؤتمر الذي عقد بالمكسيك، وذلك عن طريق تحديد اثنا عشر مجالاً حيويًا يمس الحياة، والحقوق، والمساواة للمرأة:

1. أعباء الفقر المتزايدة والدائمة والمتواصلة على المرأة
2. عدم المساواة وعدم الملائمة في الحصول على التعليم والتدريب
3. عدم المساواة وعدم الملائمة في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات المتصلة بها
4. العنف ضد المرأة
5. تأثير الصراعات والنزاعات المسلحة وما شابه ذلك على المرأة، بما في ذلك اللواتي يعشن تحت الاحتلال الاجنبي
6. عدم المساواة في السياسات والهيكلية الاقتصادية، وفي كافة اشكال النشاطات الانتاجية، وفي الوصول الى الموارد والامكانيات والحصول عليها.
7. عدم المساواة بين الرجل والمرأة في تقاسم السلطة والمشاركة في صنع القرار على كافة المستويات
8. عدم توفر الآليات الكافية على كافة المستويات من اجل تعزيز تقدم وتطور المرأة
9. عدم الاحترام والحماية والتشجيع غير المناسب لحقوق الانسان للمرأة
10. الآراء والصفات النمطية المشوهة للمرأة، وعدم مساواة المرأة في الحصول والمشاركة في كافة نظم الاتصالات، وخصوصا وسائل الاعلام.
11. عدم المساواة بين الجنسين في إدارة المصادر الطبيعية وحماية البيئة، و
12. التمييز الدائم والمستمر وانتهاك حقوق البنات الاطفال

جرى تحديد المشاكل والأهداف الاستراتيجية لكل موضوع من هذه الموضوعات، من أجل اتخاذ اجراءات ملموسة من قبل مختلف الأطراف. ولا يتصف إعلان وبرنامج عمل بكين (BPFA) بالشمولية فحسب، بل عمل هذا الإعلان على وضع علامات تأشيرية ومرجعية، ورؤية خاصة بتطوير وتحسين حياة المرأة. وتعتبر هذه الوثيقة التي وقعت عليها 188 دولة بمثابة أداة وثيقة دولية مؤثرة في مجال حقوق المرأة. وقد تم الإشارة في بكين الى آثار ونتائج النزاعات والصراعات المسلحة على المرأة على أساس انه موضوع يستحق الانتباه والاهتمام. وقد أدى تضمين هذا الاعلان في خطة العمل الى حفز نمو وتطور حركة السلام النسوية العالمية، وإعادة النشاط والحيوية الى الحركة النسوية المناهضة للعسكرة.

²⁸ يتوفر الميثاق الخاص بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة على الموقع الإلكتروني على شبكة الانترنت

www.un.org/womenwatch/daw/cedaw

²⁹ الأمم المتحدة، سيداو CEDAW: معاهدة حقوق المرأة. نيويورك: مجموع العمل الخاصة بإقرار موثيق الأمم المتحدة حول القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، 2004، 5 أيلول "سبتمبر" 2004
http://www.womenstreaty.org/CEDAW_Book.htm انظر ايضا الفصل الخاص بالحقوق الدستورية والتشريعات من اجل الحصول على معلومات أكثر حول كيفية دمج وتضمين سيداو في القوانين المحلية.

وقد استند قرار مجلس الأمن رقم 1325 على نشاط وطاقه هذه الحركة، وتم من خلاله البناء على نقاط القوة التي تكمن في الاتفاقيات وفي المواثيق السابقة. إلا ان هذا القرار يشكل أول اعتراف رسمي بدور حقوق المرأة، ودور المرأة في مجال السلام والأمن الوطني والدولي. وبالتالي يعتبر هذا القرار محطة مهمة وتطوراً رئيسياً وحيوياً. وقد جرى شرح صدور القرار 1325 وتأثيره على الاتفاقيات والأدوات السياسية الأخرى، ذات الصلة بإشراك المرأة في قضايا السلام والأمن، في القسم الخاص بالسياسات والآليات الدولية.

BPFA:	إعلان وبرنامج عمل بكين
CEDAW:	العهد الدولي الخاص بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة
HAPI:	الشراكة المحاسبية الانسانية الدولية
HIV/AIDS:	مرض أعراض نقص المناعة المكتسبة
ICC:	المحكمة الجنائية الدولية
NGO:	المنظمات والمؤسسات غير الحكومية
UN:	الأمم المتحدة
US:	الولايات المتحدة الأمريكية